الرقم الدولي : ISSN: 2075-7220
الرقم الدولي العالمي : ISSN: 2313-0377

مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية

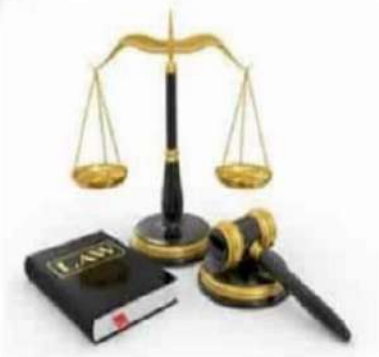

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن كلية القانون بجامعة بابل

العدد الثاني/ملحق 2024 السنة السادسة عشر

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد 1291 لسنة 2009

Print ISSN : 2075-7220
Online ISSN : 2313-0377

Al-Mouhaqiq Al-Hilly Journal For Legal and Political Science

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University

Second issue/Appendix 2024 Sixteenth year

No. Deposit in the Archives office – office 1291 for the national Baghdad in 2009

هيئة تحرير المجلة

ت	الاسماء	الصفة	مكان العمل	الاختصاص العام	الاختصاص الدقيق
1	أ.د. فراس كريم شيعان	رئيس هيئة التحرير	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون دولي خاص
2	م.د. هند فائز احمد	مدير هيئة التحرير	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون دولي خاص
3	أ.د. اسراء محمد علي سالم	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون عام	قانون جنائي
4	أ.د. اسماعيل صعصاع غيدان	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون عام	قانون اداري
5	أ.د. حسون عبيد هجيج	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون عام	قانون جنائي
6	أ.د. ضمير حسين ناصر	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون مدني
7	أ.د. وسن قاسم غني	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون مدني
8	أ.د. ذكرى محمد حسين	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون تجاري
9	أ.د. صادق محمد علي	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون اداري
10	أ.د. اسماعيل نعمة عبود	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون عام	قانون جنائي
11	أ.م.د محمد جعفر هادي	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون مدني
12	أ.م.د. رفاه كريم كربل	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون اداري
13	أ.م.د. قحطان عدنان عزيز	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون عام	قانون دولي
14	أ.م.د. ماهر محسن عبود	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون مدني
15	أ.م.د. اركان عباس حمزة	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون عام	قانون دستوري
16	أ.د. مروان محمد محروس	عضواً	كلية الحقوق/جامعة البحرين	قانون	ــــــــــ
17	أ.د. مزهر جعفر عبد جاسم	عضواً	اكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة / عمان	قانون عام	قانون جنائي
18	أ.د. سهيل حدادين	عضواً	الجامعة الاردنية	قانون	ــــــــــ
19	أ.د. فتحي توفيق عبد الرحمن	عضواً	كلية القانون/جامعة البتراء	قانون	ــــــــــ
20	أ.م.د. منى محمد عباس عبود	مدقق اللغة الانجليزية	كلية التربية الاساسية / جامعة بابل	اللغة الانجليزية	ــــــــــ
21	م.د. احمد سالم عبيد	مدقق اللغة العربية	كلية القانون / جامعة بابل	اللغة العربية	ــــــــــ

مجلة المحقق الحلي

للعلوم القانونية والسياسية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن كلية القانون بجامعة بابل

العدد الثاني/ملحق

السنة السادسة عشر

2024

البريد الالكتروني **https://www.iasj.net/iasj/journal/160/issues**

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد **1291** لسنة **2009**

الفهرس

ت	عنوان البحث	اسم الباحث	رقم الصفحة
1	المركز القانوني للحارس القضائي على المصارف	أ.د.ذكرى محمد حسين أ.م.د.رباب حسين كشكول	21 - 1
2	التعويض العقابي (دراسة في تطبيقاته المحتملة في القانون العراقي)	أ.م.د.محمد جعفر هادي	46 - 22
3	احكام تحديد الاجرة في عقد الايجار (دراسة مقارنة بين القوانين المدنية والفقه الاسلامي)	م.د.عباس سهيل جيجان م.د.محمد عدنان باقر	80 - 47
4	الطبيعة القانونية لتكتل بريكس في ضوء القانون الدولي العام	م.د.عبد الناصر عبد الستار حسين	100 - 81
5	تأثير التطرف وخطاب الكراهية على الاستقرار السياسي في العراق (دراسة تحليلية)	م.سلام داود محمود	119 - 101
6	دور النظام الانتخابي في اختيار اعضاء مجلس النواب العراقي	م.م.صفا مظهر عبد الستار	141 - 120
7	الرقابة القضائية على اعمال الوحدات الادارية المحلية في العراق	سامر محمد حسين أ.م.د.اركان عباس حمزة	169 - 142

الطبيعة القانونية لتكتل بريكس في ضوء القانون الدولي العام

م.د. عبد الناصر عبد الستار حسين الجميلي
جامعة سامراء / كلية القانون
abdulnaser.a@uosamarra.edu.iq

تاريخ استلا البحث: 2024/5/22 تاريخ قبول النشر:2024/6/27 تاريخ النشر:2024/7/24

المستخلص

يناقش البحث "بريكس" الذي طرحته مجموعة من الدول كرد فعل للهيمنة الأحادية الأمريكية الغربية بعد إنتهاء الحرب الباردة، وذلك من حيث طبيعته القانونية الذي يمثل بيان هذه الطبيعة إشكالية البحث الرئيسة، من خلال بيان ما إذا كان بريكس منظمة دولية أم حلف أمني على غرار حلفي وارسو سابقا وحلف الناتو حاليا، أم مجرد تكتل؟ وذلك من خلال تقسيم الدراسة إلى مبحثين وعدد من المطالب، تناولت نشأة بريكس وأطرافه ونظامه القانوني وأهدافه، ثم طبيعته القانونية، وقد توصل الباحث إلى أن بريكس هو تكتل إقتصادي ذو آفاق سياسية وإستراتيجية، وليس منظمة دولية وحلف عسكري، وفي ضوء هذه النتيجة تم وضع عدد من التوصيات من بينها دعوة العراق والدول العربية عامة لدخول بريكس وإعتماد اللغة العربية لغة رئيسة من ضمن لغات بريكس.

الكلمات المفتاحية : بريكس، روسيا، الصين، الهند، البرازيل، جنوب افريقيا، جين أونيل، بنك التنمية الجديد.

The legal nature of the BRICS bloc in light of public international law

Lecturer. Abdul Nasser Abdul Satar Hussein
University Of Samarra / College Of Law
abdulnaser.a@uosamarra.edu.iq

Abstract

The research discusses "BRICS", which was proposed by a group of countries as a response to Western American unilateral hegemony after the end of the Cold War, from where it is based. Explaining this nature represents the main problem of the research, by stating whether BRICS is an optional organization or an alliance that wants to penetrate the former Warsaw Pact and the Pact. NATO currently, or just a bloc? This was done by dividing the study into two sections and a number of demands, which dealt with the origins of BRICS, its parties, its legal system and objectives, and then its legal nature. The researcher concluded that BRICS is an economic bloc with political and strategic horizons, and not an international organization and military alliance. In light of this result, a number of Among the recommendations, including inviting Iraq and the Arab countries in general to enter BRICS and adopting the Arabic language as a main language among the BRICS languages.

Keywords: BRICS, Russia, China, India, South Africa, Jane O'Neill, New Development Bank.

المقدمة

أولاً- موضوع البحث: إنّ التحولات التي حدثت بعد إنتهاء الحرب الباردة أفضت إلى هيمنة قطبية أحادية أمريكية على العالم والأمم المتحدة وأجهزتها، حاولت بكل الوسائل فرض رؤيتها على العالم، وصلت إلى حد إحتلال الدول وتغيير الأنظمة السياسية والسيطرة على الإقتصاد العالمي، ما أحدث خللا في قواعد القانون الدولي والعلاقات الدولية وتوزيع الموارد، الأمر الذي تطلّب ردود فعل دولية بإتجاه كسر هذه الهيمنة وإيجاد نظام إقتصادي دولي أكثر عدلا، فكان تشكيل بريكس كتكتل إقتصادي دولي عابر للقارات، أبرز هذه المحاولات، حيث ضمّ دولا من أغلب القارات الأساسية في العالم: أوربا وآسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية. وقد بدأ بعدد من الدول (روسيا والصين وجنوب أفريقيا والبرازيل والهند)، ثم عدد من الدول العربية (مصر والسعودية والإمارات) ودول أخرى، فيما تنتظر دول أخرى الموافقة على الإنضمام، ليصبح بريكس رقماً صعبا في معادلات القوة السياسية والإقتصادية وحتى الأمنية.

ثانياً- أهمية البحث: يأخذ البحث أهميته من خلال تقديم دراسة اكاديمية علمية تُسلط الضوء على تكتل بريكس من حيث الظروف التي فرضت نشأته وأطرافه وأهدافه ونظامه القانوني وطبيعته القانونية ومستقبله.

ثالثاً- أهداف البحث: تتجلى أهداف البحث في جانبين: الأول بيان الجوانب المختلفة لبريكس بهدف رسم صورة متكاملة عن التكتل وموقعه في خريطة المجتمع الدولي السياسية والإقتصادية خصوصاً. والثاني، بيان إمكانية دخول الدول في هذا التكتل للإستفادة من قدراته المتوقعة والمحتملة، خصوصاً وأن التكتل يطرح مبدأ أساسيا وهو الحفاظ على سيادة الدول وقواعد القانون الدولي والإقتصاد الدولي والعدالة في تطبيقها.

رابعاً- إشكالية البحث: تكمن إشكالية البحث في بيان الطبيعة القانونية لبريكس في ضوء القانون الدولي العام، فهل هو منظمة دولية؟ أم حلف دولي؟ أم تكتل دولي؟ وإذا كان تكتلا فما طبيعته القانونية؟

خامساً- منهجية البحث: تم إستخدام المنهج التحليلي والمنهج الوصفي، بشكل أساس في مناقشة البحث.

سادساً- خطة البحث: تمّ تقسيم البحث منهجيا إلى مقدمة، ومبحثين وعدد من المطالب، ثم خاتمة تضمنت النتائج التي توصل إليها الباحث والمقترحات في ضوء هذه النتائج، وكما يأتي:

المبحث الأول

الإطار القانوني لمنظمة بريكس

من أجل بيان الإطار القانوني لمنظمة بريكس من حيث النشأة والأطراف، ونظامها القانوني وأهدافها، فقد تم تقسيم المبحث إلى مطلبين، وكما يأتي:

المطلب الأول

نشأة بريكس وأطرافه

أولا- نشأة بريكس:

تعود جذور فكرة "بريك" ، التي تحولت فيما بعد إلى بريكس، إلى عام 2001، عندما قدّم "جيم أونيل" كبير الخبراء الاقتصاديين في مؤسسة الخدمات المالية والاستثمارية الأميركية (Goldman Sachs) "غولدمان ساكس" دراسة لوصف الأسواق الناشئة في الدول الأربع المؤسسة للمجموعة (روسيا والصين والهند والبرازيل)، التي كانت قد حقّقت معدلات نمو

كبيرة على مستوى الإنتاج العالمي للفترة ما بين 2000 و2008، وأداء مؤشراتها الاقتصادية الذي سجّل أفضل من المتوسط خلال الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008، متوقعاً أن تهيمن إقتصادات هذه الدول مجتمعة على الاقتصاد العالمي بحلول عام 2050. [1]

إلاّ أنّ ظروف نشأة بريكس إرتبطت بالتحولات السياسية والإقتصادية والأمنية التي حدثت بعد الحرب الباردة في هيكل النظام الدولي وقواعده الدولية والإقتصادية بهيمنة القطبية الأحادية الأمريكية على مسارات المجتمع الدولي بما فيه منظمة الأمم المتحدة، ما فرض على الدول البحث عن تكتلات ثنائية وإقليمية وعالمية لمواجهة هذه الهيمنة الأمريكية الغربية على الإقتصاد العالمي خصوصاً. [2] وفي ظلّ هذه الظروف وعلى هامش إجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، في أيلول 2006 في نيويورك، اجتمع وزراء خارجية كل من البرازيل وروسيا والهند والصين، لإعلان بداية تعاون مشترك بين مجموعة دول ذوات إقتصادات صاعدة سُميت بداية "بريك (BRIC) "وهي البرازيل وروسيا والهند والصين، مستخدمين الحرف الأول من اسم كل دولة، وبعد إنضمام جنوب أفريقيا إلى المجموعة خلال القمة الثالثة لتكتل بريكس التي عُقدت في الصين يوم 14 نيسان 2011، أصبح الإسم "بريكس (BRICS) ". وقد عقد رؤساء هذه الدول، قمتهم الأولى في روسيا، ليرفعوا بذلك درجة تعاون دولهم إلى مستوى القمة، ثم أعلنوا تأسيس تكتل إقتصادي عالمي يهدف إلى كسر هيمنة الغرب وينهي نظام القطب الأمريكي الغربي الواحد، عبر التركيز على تحسين الوضع الاقتصادي العالمي وإصلاح المؤسسات المالية، ومناقشة كيفية التعاون بين البلدان الأربعة على نحو أفضل في المستقبل. [3]

وبعد عقد قمم بريكس الأولى في روسيا 2009 والثانية في البرازيل في 16 أبريل/نيسان 2010 والثالثة في الصين في 2011 التي أضفت الطابع المؤسسي على مؤتمرات المجموعة وفي تشكيل واقع جيوسياسي دولي جديد، توالت القمم حيث عقد مؤتمر القمة الرابع في 29 آذار 2012 في الهند، والخامس في 28 آذار 2013 بجنوب أفريقيا، التي أطلقت الصين خلاله مبادرة الحزام والطريق كمشروع دولي جديد بديل لطريق الحرير، وعقد مؤتمر القمة السادس في البرازيل في 17 تموز 2014، والقمة السابعة في روسيا عام 2015، التي شهدت الافتتاح الرسمي لـ "بنك التنمية الجديد(NDB) "، كمؤسسة مالية تابعة لمجموعة بريكس مقره في مدينة شنغهاي بالصين، بهدف أن يكون بديلاً لمؤسسة البنك الدولي. وفي عام 2016 عقد قادة دول بريكس إجتماعا في مدينة شنغهاي بالصين حيث المقر الرئيسي لبنك التنمية الجديد. وفي 4 أيلول 2017 عُقدت القمة السنوية للمجموعة في شيامن بالصين حيث إنضمت في هذه القمة كل من تايلند والمكسيك ومصر وغينيا وطاجيكستان دولاً مراقبة، لمناقشة خطة "بريكس بلس"، التي تهدف إلى التوسع المحتمل للمجموعة. وفي 25 تموز 2018، عقد قادة بريكس قمتهم العاشرة في جنوب أفريقيا لمناقشة إقامة تعاون اقتصادي متزايد في بيئة إقتصادية دولية متغيرة، على خلفية الفشل الذي مُنيت به قمة مجموعة السبع الصناعية الكبرى. [4]

وفي 14 تشرين الثاني 2019، عقد مؤتمر القمة الحادي عشر للتكتل في البرازيل حيث تمّت مناقشة التطورات في مجالات العلوم والابتكار لدول بريكس وتطوير التكنولوجيا والعملة الرقمية. كما تمّ خلال القمة إبرام إتفاقات متبادلة للمساعدة في وقف الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، وأعلن بيانها الختامي: "الإلتزام بتعددية الأطراف وتعاون الدول ذات السيادة من أجل تعزيز الأمن والسلام على مستوى العالم." وفي17 تشرين الثاني 2020 عقد مؤتمر القمة الثاني عشر في روسيا، بالشراكة مع منظمة شنغهاي للتعاون عبر تقنية التناظر المرئي في أثناء جائحة كورونا، حيث ناقشت القمة اتفاقا متبادلا حول مساعدة الدول الأعضاء لمجموعة بريكس من أجل مستويات معيشة أحسن وتحسين مستوى معيشة شعوب هذه الدول، وفي 9 أيلول 2021، عقد مؤتمر القمة الثالث عشر في نيودلهي بالهند عن طريق تقنية التناظر المرئي، في حين عقد المؤتمر الرابع عشر في بكين بالصين يوم 23 يونيو/حزيران عام 2022. [5]

ثانياً- أطراف منظمة بريكس:

بدأت بريكس بأربع دول، روسيا والصين والهند والبرازيل، ثم إنضمت إليها بعد ذلك جنوب أفريقيا، وبعد العملية العسكرية الروسية الخاصة في أوكرانيا وما أفرزته من ضرورات ونتائج لإعادة تشكيل نظام عالمي جديد، بدأ الاهتمام يتزايد بتكتل بريكس من طرف العديد من الدول، خاصة في ظل التوجه العالمي نحو تكتلات جيوسياسية واقتصادية دولية

جديدة، ومن أجل بحث العلاقات الدولية بعيداً عن الهيمنة الأميركية، حيث شهدت المرحلة التقدم بطلبات الإنضمام، أو التعبير عن الإهتمام بطلب العضوية. (6)

وسبق ذلك خلال قمة بريكس التي عقدت في الصين عام 2017، نوقشت خطة باسم خطة "بريكس بلس (BRICS+) " التوسعية، التي كانت ترمي إلى إضافة دول جديدة للمجموعة، وأشارت بعض أطراف بريكس في آذار 2023 إلى زيادة إهتمام عديد من دول العالم بالانضمام إلى مجموعة بريكس، حيث أبدت (12) دولة رغبتها في الإنضمام إلى المجموعة، من بينها مصر والسعودية والإمارات والجزائر وإيران والأرجنتين والمكسيك ونيجيريا وغيرها. وقد إنضمت كلّ من الإمارات وبنغلاديش وأوروغواي رسميا إلى "بنك التنمية الجديد" التابع للتكتل أواخر عام 2021، بينما إنضمت مصر أيضا في نهاية آذار 2023 لهذا البنك. (7)

وحالياً إلى جانب الدول الأربع المؤسسة والهند، فقد شهد تكتل بريكس توسعاً، بإنضمام الدول الآتية رسميا وهي: مصر، السعودية، الإمارات، أثيوبيا، إيران.. كما تقدم عدد من الدول الأخرى لطلب العضوية، وهي: الجزائر، البحرين، بنغلاديش، بيلاروسيا، بوليفيا، كوبا، هندوراس، إندونيسيا، كازاخستان، الكويت، المغرب، نيجيريا، فلسطين، السنغال، تايلاند، فنزويلا، وفيتنام.. وأبدت عدد من الدول الأخرى إهتماماً بالإنضمام إلى بريكس، وهي: سورية وتونس وأفغانستان.

وفي إطار شروط العضوية في بريكس أكد سيرغي لافروف خلال مؤتمر صحفي في ختام قمة "بريكس" في جنوب أفريقيا، أنّ أهم الإعتبارات لقبول عضوية الدولة المرشحة هي هيبتها ووزنها السياسي وموقفها على الساحة الدولية، ومن ذوي الأفكار المشتركة التي تتمثّل بتأييد تعددية الأقطاب، وضرورة جعل العلاقات الدولية أكثر ديمقراطية وعدالة، وزيادة دور الجنوب العالمي في آليات الحوكمة العالمية.(8)، كما يجب أن تتوفر شروط أخرى تتمثّل: بأن يكون للدولة المنضمة إقتصاداً رئيساً في منطقتها، وإمكانية نموها الإقتصادي في المستقبل، وأن تكون لديها علاقات جيدة مع دول البريكس، وأن يتمتع نظاما السياسي بالإستقرار، وأن يكون لها موقع إستراتيجي في حركة التجارة الدولية. (9)

ويتبين من النطاق الجغرافي للدول المؤسسة والمنظمّة، أن بريكس عابر للنطاقين الإقليمي والقاري، وأنه ذو نطاق عالمي ضم في عضويته دول من أغلب القارات وأوسعها، وهي: أوربا وآسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية. وبإنضمام مصر والسعودية والإمارات العربية إلى وإثيوبيا وإيران إلى بريكس في 1 كانون الثاني 2024، أصبحت المجموعة الموسعة تمثّل أكثر من (45%) من سكان العالم، و28.5 تريليون دولار أمريكي من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وحوالي 45% من إنتاج النفط العالمي . (10)

المطلب الثاني

النظام القانوني لمنظمة بريكس وأهدافها

أولا- النظام القانوني لمنظمة بريكس:

من الملاحظات الأساسية أنه لا يوجد ميثاق لبريكس وليس لديه سكرتارية، ومنذ التأسيس تقوم الدولة التي تترأس المجموعة بتنظيم القمة التي تستضيفها، ويتم التنسيق على إختيار الدولة التي ستعقد القمة المقبلة بعد نهاية كل قمة، حيث تُعقد القمم بشكل سنوي. فقد إنطلق التكتل من كونه تعاوني طوعي بين الدول الأعضاء من أجل التوصل إلى أهداف عامة في الإعلانات التي صدرت عن قممه المتعددة التي يمكن إستخلاص نظامه القانوني من هذه الإعلانات، التي تتضمن المبادئ التي ينطلق منها والأهداف التي يسعى إليها، وبالتالي فبريكس لا يفرض قراراته على أعضائه وفق نسب محددة، وإنمّا جرى العمل في إصدار القرارات والإجراءات على التوافق بين الأعضاء. (11)

وقد تضمن إعلان موسكو لقمة بريكس الثانية عشر التي إنعقدت في موسكو بتاريخ 17 تشرين الثاني 2020، [12] إطاراً عاماً لنظام بريكس القانوني الذي تضمن المبادئ والأهداف التي يمكن إستخلاصها من هذا الإعلان، فقد تضمنت الديباجة التأكيد على أن بريكس شراكة إستراتيجية من أجل الإستقرار العالمي والأمن المشترك والنمو الابتكاري، وتتمثّل هذه الشراكة في ركائز ثلاث خاصة بالسياسة والأمن، والإقتصاد والتمويل، والثقافة والتبادلات الشعبية. وأكد الإعلان إلتزام دول بريكس: " بعالم يسوده السلام والإستقرار والإزدهار والإحترام المتبادل والمساواة والتمسك بالقانون الدولي بما في ذلك المقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، باعتباره حجر الزاوية الذي لا غنى عنه، والدور المركزي الذي تؤديه الأمم المتحدة في نظام دولي تتعاون فيه الدول ذات السيادة لصون السلام والأمن والنهوض بالتنمية المستدامة وضمان تعزيز وحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، بهدف بناء مصير مشترك أكثر إشراقا للمجتمع الدولي، يقوم على التعاون متبادل المنفعة"(الفقرة 3 من الإعلان)، كما أكد الإعلان على ضرورة تعزيز الجهود الرامية إلى إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب وأكثر إنصافا وعدلا وشمولا وتمثيلا، يقوم على المساواة في السيادة بين جميع الدول، واحترام وحدة أراضيها والاحترام المتبادل لمصالح وشواغل الجميع، والتأكيد على مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحل النزاعات الدولية بالوسائل السلمية وبما يتفق مع مبادئ العدل والقانون الدولي، وكذلك عدم جواز التهديد بالقوة أو استخدامها ضد الوحدة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة، أو بأي طريقة أخرى تتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. ونؤكد كذلك على حتمية الامتناع عن أي تدابير قسرية لا تستند إلى القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة (الفقرة 4 من الإعلان)، وإثراء حوار دول المجموعة بشأن مكافحة الإرهاب، والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبؤر التوتر الدولية والإقليمية، وحفظ السلام، ومكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية(الفقرة 14 من الإعلان). [13]

كما تضمن الإعلان التأكيد على عدد من الجوانب الخاصة بمكافحة الإرهاب والمخدرات والفساد، وتمكين التنمية المستدامة، والتحذير من مخاطر الأسلحة النووية والتنافس في الفضاء، وغير ذلك من الجوانب الأخرى.

ويتبين من هذا الإعلان وإعلانات القمم كافة، أن بريكس متمسكة بالأمم المتحدة كإطار لتنظيم المجتمع الدولي، وبالمبادئ والأهداف التي تضمنها ميثاق المنظمة الدولية، وعلى ذلك يمكن تلخيص مبادئ بريكس في المساواة السيادية بين الأعضاء، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وإحترام سيادة وسلامة حدود بعضهم البعض وحق العيش بسلام وأمان، والإيمان بالحلول والتسويات السلمية للخلافات والصراعات عن طريق المفاوضات والوساطات والتحكيم والتوافق، والعمل على مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والاتجار بالبشر وتهريبهم، ونبذ الهيمنة الأجنبية على الدول ومواردها وإستغلالها في غير صالح الشعوب والدول التي تملكها، والسعي بثبات إلى التحرر من الهيمنة الأجنبية أياً كان شكلها أو لونها، خصوصا الهيمنة الأمريكية الغربية التي كانت الدافع الرئيس لتشكيل بريكس.

أمّا ما تعلّق بالإطار المؤسسي لبريكس، فالعمل يجري وفق مستوين رئيسين، هما: مؤتمرات القمة على مستوى الرؤساء، وإجتماعات وزراء الخارجية، والوزارات والمؤسسات ذات الصلة بأي موضوع يُطرح للنقاش وإصدار القرارات بخصوصه.. ومن المؤسسات الرئيسة لبريكس هو "بنك التنمية الجديد" (NDB) الذي تأسس في عام 2015 الذي وصل رأس ماله إلى 50 مليار دولار مع إحتمال بلوغه 100 مليار دولار، وصندوق إحتياطي "إتفاقية احتياطي الطوارئ" (CRA) الذي خُصص له مبلغ 100 مليار دولار تحسبا لأي أزمات في ميزان الاداءات،[14].

ثانياً- أهداف منظمة بريكس:

من خلال إعلان موسكو وإعلانات القمم الأخرى، فإن الأهداف المعلنة لتأسيس التكتل ودعوة أعضاء جدد للإنضمام هي تشجيع التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء لمواجهة تحديات إقتصادية ومالية ونقدية وتجارية يمر بها العالم، من أجل تحقيق حياة أفضل لشعوبهم وسلامة وتماسك إقتصاداتها وشؤونها المالية والنقدية والتجارية، وحماية سيادة دولهم وتحقيق إستقلالها من جميع صيغ وأشكال السيطرة والهيمنة الخارجية.

وسعياً لتحقيق هذه الأهداف فإنّ دول البريكس تكرس جهودها لتنسيق سياساتها ومواقفها على صعيد الاقتصاد والمال والنقد والتجارة الخارجية والمواصلات والنقل والإتصالات والعلوم والتكنولوجيا والتعليم والثقافة والسياسة والعلاقات الخارجية والديبلوماسية، وذلك في إطار خلق توازن دولي في العملية الاقتصادية، وإنهاء سياسة وهيمنة القطب الأحادي الأمريكي على السياسات المالية العالمية، وإيجاد بديل فعال وحقيقي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتحقيق تكامل إقتصادي وسياسي وجيوسياسي بين الدول الأعضاء.[15]

وفي ضوء إعلانات تكتل بريكس وظروف نشأته، يمكن تلخيص أهدافه بالنقاط الآتية:[16]

1- تحقيق مجموعة من الأهداف والغايات الإقتصادية والسياسية والأمنية، تتمثّل بدعم نظام دولي متعدد الأقطاب، وإصلاح مجلس الأمن والأمم المتحدة، وتوحيد الرؤى السياسية المشتركة لدول بريكس.
2- تحقيق تكامل إقتصادي وسياسي وجيوسياسي بين دول بريكس، بما يخلق قفزات نوعية على مستويات النمو الاقتصادي، والعمل على خلق منافسة حقيقية وجدية مع ما موجود من تكتلات اقتصادية على الساحة الدولية، بما يحقق توازن دولي في العملية الإقتصادية ومنع تفرد قطب واحد بالاقتصاد العالمي،
3- تعزيز الأمن والسلام على مستوى العالم، والتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، والسعي لإطلاق عملة موحدة بينها وتأمينها إعتماداً على الذهب والمعادن النفيسة بهدف إنهاء هيمنة الدولار الأمريكي على أكثرية التعاملات التجارية وبالأخص ربط النفط بالدولار، بما يسهم في خلق نظام إقتصادي عالمي متعدد الأقطاب، عبر كسر الهيمنة الأمريكية الغربية بحلول عام 2050.

4- تعزيز الأمن والاستقرار العالمي وذلك من خلال التعاون في مكافحة جرائم الإرهاب والمخدرات وتعزيز الأمن السيبراني والتعاون الدفاعي.
5- تحقيق نمو إقتصادي شامل بهدف القضاء على الفقر ومعالجة البطالة وتعزيز الإندماج الإقتصادي والإجتماعي، عبر توحيد الجهود لضمان تحسين نوعية النمو عن طريق تشجيع التنمية الاقتصادية المبتكرة القائمة على التكنولوجيا المتقدمة وتنمية المهارات، وعبر تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالتنمية المستدامة، وكذا الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف.

6- الالتزام بإصلاح المؤسسات المالية الدولية، حتى يكون للاقتصادات الناشئة والنامية صوت أكبر من أجل تمثيل أفضل لها داخل المؤسسات المالية، والعمل مع المجتمع الدولي للحفاظ على استقرار النظم التجارية متعددة الأطراف وتحسين التجارة الدولية وبيئة الاستثمار، بما يعطي زخما جديدا للتعاون الإقتصادي على مستوى العالم.

7- تعزيز الشفافية وتنسيق المواقف في المنتديات الدولية، مثل الأمم المتحدة ومجموعة العشرين.

8- تشجيع ورفع مستوى التبادل التجاري البيني والإستثمارات والتعاون والنمو بين الأعضاء، وكذلك تحسين وصول اقتصادات البريكس إلى الأسواق، وتمويل التنمية من خلال مؤسسات الاحتياطي الطارئ وبنك التنمية الجدي، د بهدف توفير تمويل لمشاريع التنمية الإقتصادية والبنية التحتية في الدول الأعضاء، بما يضمن إيجاد بديل فعال وحقيقي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

9- زيادة المشاركة والتعاون مع البلدان غير الأعضاء في مجموعة بريكس والمنظمات الدولية، وتقديم المساعدة الإنسانية والحد من مخاطر الكوارث الطبيعية، وهذا يشمل معالجة قضايا مثل الأمن الغذائي العالمي.

المبحث الثاني

الطبيعة القانونية لمنظمة بريكس

تقتضي مناقشة الطبيعة القانونية لمنظمة بريكس، من حيث بيان موقعها من المنظمات والتحالفات الدولية، وطبيعتها القانونية ومن حيث الإطار الإقتصادي أو الإطار العسكري، وذلك في ضوء قواعد التنظيم الدولي والمؤسسات الدولية، تقتضي المناقشة تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين وكما يأتي:

المطلب الأول

منظمة بريكس والمنظمات والتحالفات الدولية

إنّ تشكيل بريكس طرح سؤالا أساسيا من حيث طبيعته القانونية، فهل هو منظمة دولية رسمية من المنظمات الدولية التي تم تشكيلها في إطار الأمم المتحدة؟ أم هو تحالف أو حلف دولي من الأحلاف التي تشكّلت خلال الحرب الباردة وما بعدها؟ أم هو تكتل دولي عالمي لا يرقى إلى أن يكون منظمة دولية أو حلف؟ إنّ الإجابة على هذه الأسئلة تحتاج إلى وضع بريكس في سياق نشأته وإطاره القانوني، وشروط إنشاء المنظمات الدولية وفق ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، وفي سياق نشأة التحالفات الدولية وقواعدها في إطار العلاقات الدولية التي شهدت نشوء هذه الأحلاف.

لقد شهد المجتمع الدولي، مع القانون الدولي المعاصر ومنظماته ومؤسساته الدولية، تشكيل منظمات دولية، إقليمية وقارية وعالمية، في إطار الأمم المتحدة خصوصاً، [17] وتحالفات وأحلاف مؤقتة أو دائمة نسبياً بين الدول وأشخاص القانون الدولي بشكل عام، وذلك في ضوء طبيعة العلاقات الدولية ذات المسارات الصراعية في أغلب المراحل التي مرّ بها المجتمع الدولي، خصوصا بعد مرحلتي الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة وما بعدها، حيث شهدت هذه المراحل كثافة في التحالفات والأحلاف ذات الطابع العسكري والأمني بشكل أخص. فخلال الحرب العالمية الثانية وقبلها تشكّل حلفان أساسيان، هما: الحلفاء الذي ضم الإتحاد السوفييتي السابق وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بشكل أساس وتم التحالف بينها رسميا بتوقيع اعلان الأمم المتحدة في 1 كانون الثاني 1942. وتحالف المحور الذي ضمَّ ألمانيا وإيطاليا واليابان. حيث إندلعت الحرب العالمية الثانية بين هذه الحلفين نتيجة للأطماع والخلافات على المصالح والأطماع الإستعمارية بين الدول الأوربية، بحيث يصدق القول بأن هذه الحرب كانت حرباً أوربية وليست عالمية، إذ كانت أغلب مناطق العالم مستعمرة من قبل الدول الأوربية. [18]

وقد إنفرط عقد هذين الحلفين بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية، ليتحولا إلى حلفي الأطلسي الذي جمع القوى الرأسمالية الإستعمارية الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وحلف وارسو الذي ضم المعسكر الإشتراكي الشرقي بقيادة الإتحاد السوفييتي، وذلك في إطار الحرب الباردة التي إندلعت بين هذين الحلفين في ظل قواعد الإشتباك الأيديولوجية وحروب الوكالة والردع النووي، التي إنتهت بتفكك الإتحاد السوفييتي والمنظومة الإشتراكية الشرقية معه، الأمر الذي أفضى إلى قطبية وهيمنة أحادية أمريكية، سياسية وإقتصادية وأمنية وعسكرية على العالم، حاولت أن تعُمم الرؤية الأمريكية على العالم عبر مختلف الوسائل والأدوات التي وصلت إلى حدّ تفكيك وإحتلال الدول وتغيير الأنظمة السياسية تحت الشعارات الإنسانية التي راجت بضاعتها بعد إنتهاء الحرب الباردة خصوصاً، كما حدث في يوغسلافيا وأفغانستان والعراق، وغيرها الكثير من الدول والأنظمة. [19]

معطيات ومسارات الهيمنة الأمريكية الغربية خلال مرحلة التسعينيات من القرن الماضي ومع بداية الألفية الثالثة، ولّدت ردود فعل دولية لدى الكثير من الدول في أوربا وآسيا وأفريقيا وأمريكيا اللاتينية، حيث لجأت الدول إلى تشكيل التكتلات والتحالفات الثنائية أو العابرة للحدود الإقليمية والقارية، وكان بريكس أبرز هذه المحاولات التي تجاوز نطاقه الحدود الإقليمية والقارية إلى أغلب القارات: أوربا وآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، ما شكّل تحدياً حقيقيا لكسر الهيمنة الأحادية

الأمريكية بإتجاه عالم متعدد الأقطاب. وقد إتخذ تشكيل هذه المنظمة طابعاً غير رسمي فلم تكن جزءاً من منظمات الأمم المتحدة وشروطها التقليدية المتعارف عليها، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة مثل منظمة العمل الدولية، والمنظمات الدولية المُستقلة كمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة(اليونسكو)، ومنظمة الصحة العالمية. [20] فمن شروط المنظمة الدولية حتى يُمكن الإعتراف بها كشخصية قانونية دولية وفق نص الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة وإجتهاد الفقهاء، أن تستكمل عناصرها المتمثلة بالأعضاء، والسلطات والإختصاصات، ونظام التصويت، والميثاق أو الاتفاق المنشئ الذي يحدد طبيعتها وإطار عضويتها وأهدافها والقواعد الواجبة التطبيق في تنظيم وسير عملها، ويجب أن تكون قادرة على تكوين إرادة ذاتية خاصة بها، وجهاز رئيس لإتخاذ القرارات والإجراءات التي تحكم سير عملها، وبالتالي خضوعها للقانون الدولي الذي يُميزها عن المنظمات غير الحكومية التي تنشأ من قبل أطراف خاصة في ظل سيادة القانون الوطني أو النظام القانوني الوطني. [21]

ونظراً لخصوصية تشكيل منظمة البريكس فإنها لم تتمتع بشخصية قانونية دولية أو داخلية إلى الآن، كما إنها لا تلزم الدول المشاركة بأغلبية الأصوات أو أية نسبة يُتفق عليها، ولا تقترح إبرام معاهدات دولية، أو إرسال بعثات دبلوماسية، أو إكتساب الحقوق والواجبات تجاه دول أو أطراف ثالثة، أو منظمات دولية أخرى، مثل منظمة التجارة العالمية أو المحكمة الجنائية الدولية. لكن مع أنّ القمم السنوية لمجموعة البريكس تبدو كما لو أنّها إجتماعات إستشارية، إلاّ أنها جميعاً تمخضّت عن توافق في رؤى مشتركة في عدد من "الإعلانات" الرسمية المشتركة التي تلتزم الدول المشاركة بموجبها بسياسات مشتركة معينة، فقد ذكر إعلان قمة عام 2009 بأنه: " نحن ملتزمون بالنهوض بإصلاح المؤسسات المالية الدولية، لكي نجسد التغيرات في الاقتصاد العالمي. ويجب أن يكون للإقتصادات الناشئة والنامية صوت وتمثيل أكبر في المؤسسات المالية الدولية، وينبغي تعيين رؤسائها وقيادتها العليا من خلال عملية إختيار مفتوحة وشفافة وقائمة على الجدارة. ونعتقد أيضا أن هناك حاجة قوية إلى نظام نقدي دولي مستقر ويمكن التنبؤ به وأكثر تنوعاً." [22]

وتبين مما سبق أن مجموعة البريكس ليست منظمة دولية ولا توجد مؤشرات قريبة على تحولها إلى منظمة دولية. فإذا لم تكن منظمة دولية فهل هي حلف دولي على غرار حلف وارشو سابقاً وحلف الناتو حاليا؟ للإجابة على هذا السؤال يقتضي الأمر إعطاء فكرة مختصرة عن الأحلاف الدولية وشروطها وضروراتها ومعاييرها.

يعرف قاموس العلوم السياسية الحلف "alliance" بأنه " علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر يتعهد بموجبها الفرقاء المعنيون بالمساعدة المتبادلة في حالة الحرب. وتعدّ سياسة الأحلاف بديلاً لسياسة العزلة التي ترفض أية مسؤولية عن أمن الدول الأخرى، وهي تتميز كذلك عن سياسة الأمن الجماعي التي تُعمم من حيث المبدأ، مبدأ التحالف، حتى تجعله عالمياً بحيث يردع العدوان ويتصدى له عند الضرورة". لذلك فإنّ سياسة التحالف تعني تجمع دولتين أو أكثر في حلف واحد لمواجهة قوة أخرى، وذلك تحقيقاً للتوازن فيما بينهما، بما يعني الإعتماد على الأحلاف كأداة من أدوات السياسة بهدف حماية الأمن الوطني لهذه الدول والدفاع عن مصالحها الوطنية. وتلجأ الدول عادة إلى التحالفات استجابة إلى بعض المقتضيات، وتنشأ لدوافع متعددة تُساهم في قيام هذه التحالفات، ومن هذه الدوافع: ردع الأعداء لأن الخوف من التعرض للعدوان والسعي إلى درء هذا الخطر هو المبرر الرئيسي وراء انتهاج الدولة لسياسة التحالف، حيث يقوم الردع على مبدأين: توفر (القوة) و(الرغبة) في إستخدامها فعلاً. ومن جانب آخر سعي الدول إلى زيادة قوتها عبر سياسة التحالف كبديل لسياسة التسلح التي تستنزف موارد اقتصادية هائلة، حيث تُمثّل زيادة القوة الهدف الرئيسي لأي حلف. وهذا يعني انّ الدول تلجأ إلى الحلف عندما تواجه تغييراً جديداً ومهدداً في الوضع العسكري، وتحاول الدولة المسيطرة فيها إيجاد طرق جديدة لتدعيم مركز قوتها في مواجهة الخصم ومركز نفوذها على حلفائها إذا تعرض أحد المركزين للخطر، ومن جهة أخرى يحدد البعض عناصر ثلاثة للحلف أو التحالفات، وهي: (أ) تغيير جديد مهدد في الوضع العسكري، (ب) الدولة المسيطرة تسعى لتدعيم مركزها في مواجهة الخصم، (ج) الدولة المسيطرة تسعى لتدعيم مركزها تجاه حلفائها، مع تركيز أكثر على إحداها أو بعضها في حالة هذا الحلف أو ذاك. [23]

وعند تطبيق هذا الإطار القانوني للأحلاف على بريكس يتبين أنه ليس حلفاً، على غرار الأحلاف التي شهدها وشهدها العالم في القانون الدولي المعاصر والعلاقات الدولية خلال وبعد الحربين الأولى والثانية وبعد إنتهاء الحرب الباردة، خصوصا حلفي وارشو السابق وحلف الناتو الحالي، فهو يفتقر إلى الصيغة التعاقدية التي تُلزم أطراف الأحلاف الدولية، والنظام القانوني المتبع في هذه الأحلاف إن من حيث القواعد المنشئة والتي ترسم سياق قانوني محدد لإتخاذ القرارات والإجراءات، أو الإطار والتراتبية المؤسسية.

لذلك فإن بريكس من وجهة نظر الباحث هو تكتل عالمي ذو طابع غير رسمي، لا يرقى إلى توصيفه كمنظمة دولية أو حلف دولي وفق قواعد القانون الدولي، بين مجموعة من الدول في إطار الظروف الدولية التي أعقبت إنتهاء الحرب الباردة وهيمنة القطبية الأحادية الأمريكية، يهدف إلى كسر هذه الهيمنة بإتجاه تعددية قطبية وحضارية وإنسانية، عبر تعاون هذه الدول التي تجمعها رؤية مشتركة في مختلف المجالات لإيجاد توازن دولي يقوم على قواعد العدالة والمساواة في الفرص وتوزيع الموارد وفق مبادئ وأهداف الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي بشكل عام.

ومع أنّ تكتل مجموعة بريكس لا يرقى إلى أن يوصف منظمة دولية أو حلف دولي، إلاّ أنّه يمثّل ثقلاً موازناً للعالم الغربي وتحديّاً على نحو متزايد لهيمنة الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي وإحتكارها للقيادة العالمية، وبالتالى فهو ربما ليس بحاجة لإصدار ميثاق أو دستور ينظم عمله، فالإنسجام والتوافق سائدين بوضوح بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بالقرارات الصادرة بعد كل قمة، بالرغم من هامش الإختلافات بين بعض الدول الأعضاء كالهند والصين.

المطلب الثاني

بريكس بين التكتل الإقتصادي والتكتل العسكري

بعد أن عرفنا في المطلب السابق أن بريكس هو تكتل دولي على نطاق عالمي، جمع الدول من اغلب قارات العالم، أوربا وآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، فإنّ السؤال الأساسي الآخر الذي يطرح نفسه، هل الطبيعة القانونية لتكتل بريكس هي ذات طابع إقتصادي، أم ذات طابع عسكري خصوصاً وأن كسر الهيمنة الأمريكية والغربية بشكل عام كان في صلب أهداف نشأة هذا التكتل؟

إنّ الإجابة على هذا السؤال تتطلب العودة إلى ظروف تشكيل تكتل بريكس وإعلانات مؤتمرات القمة وتصريحات قادة الدول التي شكّلته أو إنظمت إليه بعد التشكيل. وفي معرض الإجابة على هذا السؤال يلاحظ الباحث أن بريكس وإن كان تكتلاً بين مجموعة من الدول تنطلق من رؤية وأهداف مشتركة لما ينبغي أن يكون عليه المجتمع الدولي من حيث القواعد والعلاقات القانونية والسياسية الدولية بإتجاه أكثر عدلا ومساواة، إلاّ أنّه ليس تكتلاً عسكرياً لتوفير الأمن الجماعي لأعضائه، وفق قواعد تُلزم الأعضاء قانونياً بمساعدة بعضهم في حالة الحروب أو الأزمات الأمنية أو في حال تعرض أحد الأعضاء لمخاطر تدخل في نطاق التهديد بإستخدام القوة العسكرية، كما إن مؤسسات بريكس لم تتضمن تشكيل أي مؤسسات ذات طابع أمني أو تشكيل قوات عسكرية مشتركة وفق الهرمية المتعارف عليها في القوات العسكرية المشتركة للأحلاف العسكرية على غرار حلف الناتو حالياً مثلاً.

وعليه فإن بريكس وفق القواعد الحالية التي بُني علها والمؤسسات الرئيسة التي شكّلها، هو تكتل إقتصادي ذو آفاق سياسية وإستراتيجية، لمواجهة الهيمنة الأمريكية على العالم، خصوصاً من الناحية الاقتصادية والمالية عبر عولمة الدولار و"سويفت" ومؤسسات بريتون وودز خاصة صندوق النقد الدولي الذي يُعدّ من أبرز آليات دعم الهيمنة الاقتصادية الأمريكية الغربية على العالم، والسلاسل الدولية للشركات عابرة القارات وغيرها من مظاهر الهيمنة الاقتصادية الأمريكية، لذلك فإنه نتيجة للتطورات الاقتصادية على مستوى العالم وإصرار الولايات المتحدة على فرض عولمتها للهيمنة على الإقتصاد العالمي بدأت الكثير من الدول الكبرى تعمل على مواجهة هذه الهيمنة والتدخل في شؤونها الداخلية وبالأخص

الاقتصادية لذلك، أصبح تشكيل التكتلات الاقتصادية، ومن أهمها تكتل بريكس، أو الانتماء اليها ضرورة موضوعية ضمن الظروف الدولية ومتغيراتها المتسارعة والتي تتميز بهيمنة التكنولوجيا العالمية المتطورة والتي تتمركز بشكل أساس بيد الولايات المتحدة، ما يمكنها من تحقيق أهدافها في الهيمنة على الاقتصاد العالمي فضلاً عمّا تمتلكه من اقوى الإقتصادات في العالم وهيمنة الدولار على بقية العملات. (24)

إنّ الطبيعة القانونية الإقتصادية والتوجه الاقتصادي لبريكس يظهران جلياً في إعلانات قممه التي تُركز بشكل أساس على الجانب الإقتصادي والمؤسسات المالية التي شكّلها التكتل، وتبدو مظاهر هذه الطبيعة القانونية الإقتصادية لتكتل بريكس ذات الطابع المؤسسي بارزة في هيكليتها الإقتصادية، وكما يأتي:

أولا- بنك التنمية الجديد:

خلال قمة فورتاليزا التي عقدت بالبرازيل عام 2014، قررت دول تكتل بريكس إنشاء بنك تنمية تحت مسمّى "بنك التنمية الجديد" (New Development Bank) ومختصره (NDB)، وهو بمثابة بنك تنمية متعدد الأطراف تديره دول بريكس، رأس المال الأولي المصرح به للبنك هو 100 مليار دولار مقسمة إلى مليون سهم بقيمة تعادل 100،000 دولار لكل سهم. يبلغ رأس المال المكتتب الأولي لبنك التنمية الوطني 50 مليار دولار مقسمة إلى أسهم مدفوعة الأجر (10 مليارات دولار) وأسهم قابلة للتداول (40 مليار دولار). ووزع رأس المال الأولي المكتتب فيه للبنك بالتساوي بين الأعضاء المؤسسين. وينص الاتفاق بشأن بنك التنمية لتكتل البريكس على أن كل عضو سيكون له صوت واحد لا يتمتع أي عضو بحق النقض. وتم اختيار شنغهاي(الصين) مقراً للبنك الجديد، وكان أول رئيس للبنك هندياً، وأول رئيس لمجلس المحافظين كان روسياً وأول رئيس لمجلس الإدارة كان برازيلياً، وتشكّل أول مركز إقليمي للبنك في جنوب أفريقيا. والدور الأساسي لهذا البنك هو منح قروض بمليارات وبفائدة ميسرة ومخفضة على مدة سداد طويلة لتمويل مشاريع البنى الأساسية والصحة والتعليم وغير ذلك من الجوانب، للبلدان الأعضاء بالتكتل، وكذلك البلدان الناشئة الأخرى، وقد إنضمت إلى هذا البنك كل من أوروغواي والإمارات العربية المتحدة وبنغلاديش ومصر بصفتها أعضاء جدد. ويلاحظ الكثير من الباحثين أنّ هذا البنك يشكل تحدياً مباشراً للنظام العالمي الذي يقوده الغرب، ويُمثّل إستجابة لتحدي الإصلاحات الفاشلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. (25)

ثانياً- إتفاقية إحتياطي الطوارئ:

خلال نفس قمة فورتاليزا بالبرازيل في عام 2014، قررت دول البريكس تشكيل صندوق إحتياطي في شنغهاي تحت مسمّى "إتفاقية احتياطي الطوارئ" (Contingent Reserve Arrangement) ومختصره(CRA) ، وهو مماثل لصندوق النقد الدولي، ويهدف إلى مساعدة البلدان على التعامل مع ضغوط ميزان المدفوعات على المدى القصير، وتبلغ موارده الأولية الملتزم بها (100) مليار دولار أمريكي موزعة على النحو التالي: الصين (48) مليار دولار. البرازيل وروسيا والهند (18) مليار دولار لكل منها، وجنوب أفريقيا (5) مليارات دولار أمريكي. وتستند عملية صنع القرار التي يقوم بها مجلس محافظي اللجنة إلى التوافق في الآراء بغض النظر عن حجم مساهمة الأعضاء، وعلى مستوى اللجنة الدائمة، وفي حال عدم التوصل إلى توافق في الآراء فيتم اللجوء إلى التصويت المرجح، حيث يتم ترجيح الأصوات حسب الأسهم التي يمتلكها كل مساهم. ويعد هذا الصندوق إطارا لتوفير الحماية من ضغوط السيولة العالمية، ويشمل هذا قضايا العملة، إذ إن العملات الوطنية للدول الأعضاء في المجموعة تتأثر سلبا بالضغوط المالية العالمية، خاصة الإقتصادات الناشئة التي شهدت تحريراً اقتصادياً سريعاً وتقلبات إقتصادية متزايدة. (26)

ثالثاً- نظام دفع متعدد الأطراف:

خلال قمة روسيا في عام 2015، بدأ قادة دول بريكس مشاورات مكثّفة لوضع أسس نظام دفع متعدد الأطراف، يكون بديلا لنظام الإتصالات المالية بين البنوك العالمية "سويفت(SWIFT) "، بهدف توفير قدر أكبر من الضمان والإستقلالية لدول مجموعة بريكس. (27)

رابعاً- العملة الجديدة:

من التوجهات الاقتصادية والمالية المهمة لدول بريكس، السعي إلى إطلاق عملة موحدة بينها تنهي بها هيمنة الدولار الأميركي على الاقتصاد العالمي بإعتباره الوسيط الرئيس للتجارة والتسويات الدولية، فقد أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في حزيران 2022، أن مجموعة بريكس تعمل على تطوير عملة إحتياطية جديدة على أساس سلّة العملات للدول الأعضاء، كما أكّد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في كانون الثاني 2023، إن مسألة إصدار عملة موحدة لدول بريكس ستناقش في القمة المقرر عقدها في جنوب أفريقيا نهاية آب 2023، مؤكداً أنّ هذا التوجه تسير فيه عدد من المبادرات التي بدأت تظهر بخصوص الحاجة إلى التفكير في إنشاء عملات خاصة داخل مجموعة دول بريكس، وداخل مجتمع دول أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي."من جانبه. إلاّ أن دول بريكس لم تحسم شكل العملة الجديدة، وتبرز العملات الرقمية ضمن الأفكار المطروحة لهذه العملة التي ستُنشأ على أساس إستراتيجي، لا على أساس الدولار أو اليورو، وسيكون تأمينها إعتماداً على الذهب والمعادن النفيسة. (28)

الخاتمة

بعد إستكمال مناقشة البحث، فقد تم التوصل إلى النتائج، والتوصيات الآتية:

أولا- النتائج:

1- إن بريكس جاء كرد فعل من عدد من الدول على الهيمنة والعولمة الإحادية الأمريكية والغربية بشكل عام، التي أعقبت إنتهاء الحرب الباردة، التي حاولت فرض رؤيتها الأحادية على خيارات الشعوب وحركة الاقتصاد والأسواق العالمية، عبر الاحتلال وتغيير الأنظمة وإقتصاديات السوق الرأسمالية المفتوحة ونظام "سويفت" المهيمن على حركة الأموال العالمية عبر الدولار.

2- ظروف نشأته حدّدت أهداف بريكس الرئيسة بدعم نظام دولي متعدد الأقطاب مستند على القانون الدولي والمساواة في السيادة والتعاون المتبادل، وخلق توازن مالي عالمي عبر تحرير الاقتصاد العالمي من هيمنة الدولار وصندوق النقد الدولي وذلك بإنشاء مؤسسات إقتصادية دولية جديدة (بنك التنمية الجديد وإتفاقية إحتياطي الطوارئ)، وعملة بديلة، بما يضمن بيئة تنافسية دولية عادلة في الإنتاج والتوزيع والتسويق، وتوفير تمويل ميسر لجوانب التنمية المختلفة للدول الأعضاء والدول الأخرى.

3- إن الطبيعة القانونية لبريكس تتمثل بأنه تكتل إقتصادي بآفاق سياسية وإستراتيجية، وليس منظمة دولية لا تنطبق عليه شروط المنظمات الدولية وبالتالي لا يتمتع بالشخصية القانونية الدولية، وكذلك لا تنطبق عليه معايير الأحلاف العسكرية لأنه لا يمتلك جيشه الخاص ولا القواعد الأمنية الملزمة لأطرافه بتقديم العون إذا ما تعرّض أحد أطرافه لإستخدام القوة العسكرية أو التهديد بها.

4- من حيث النطاق الجغرافي فإنَّ بريكس عابر للنطاقين الإقليمي والقاري، وأنه ذو نطاق عالمي ضم في عضويته دول من أغلب القارات وأوسعها، وهي: أوربا وآسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية.

5- لكونه تكتل إقتصادي مرن ومفتوح، فإن تكتل بريكس لم يضع ميثاقاً أو دستوراً منشئاً عند إنطلاقه، وإنما إكتفى بالإعلانات التوافقية لإجتماعاته سواء على مستوى الرؤساء أو وزراء الخارجية أو المستويات الأخرى. لكنه في نفس الوقت وضع أنظمة داخلية خاصة بمؤسساته الاقتصادية، ومثالها "بنك التنمية الجديد".

6- إنّ مصدر قوة تكتل بريكس تتمثَّل بأنه يضم أغلب الإقتصاديات القوية والناشئة والنامية والثروات الأساسية كالنفط والغاز والذهب وغير ذلك، وما يقارب نصف سكان العالم، إلى جانب أنّه يجمع أهم حضارات العالم: العربية والإسلامية، والسلافية، والأفريقية واللاتينية، والهندية.

7- إن المؤشرات المستقبلية من وجهة نظر الباحث، أن تكتل بريكس لن يستمر كتكتل إقتصادي وإنما سيتحول في المدى المنظور أو المتوسط إلى حلف عسكري على غرار حلف الناتو، نظراً لطبيعة التحولات الإستراتيجية في النظام الدولي التي تشهد إستقطاباً عالميا جديداً بين الولايات المتحدة وبعض أطراف الإتحاد الأوربي معها التي تصر على نهج الهيمنة الاقتصادية والإحتلال وتغيير الأنظمة السياسية بالقوة، وبين القوى الدولية الرافضة لنهج التنمية بقيادة تكتل البريكس الموسع والدول الأخرى الرافضة لنهج الهيمنة والإستغلال والإحتلال.

ثانياً- التوصيات:

1- وضع ميثاق أساسي للتكتل، يبين المستويات العليا والتراتبية، والأجهزة ذات الصلة بإدارته، والحقوق والواجبات، وتحديد المسؤوليات، بما يضمن علاقات إلزامية متبادلة تُفضي إلى فعالية أكبر.

2- الدعوة إلى دخول العراق في تكتل بريكس لما سيضمنه ذلك من الناحية السياسية والدولية حرية أكبر في مواجهة الهيمنة الأمريكية الحالية على مقدرات العراق نتيجة للإحتلال الأمريكي وإفرازاته المُعطِلة على المستويات كافة، ومن الناحية الاقتصادية يوفر تمويلاً وغطاءً ماليا من خلال مؤسساته الاقتصادية بشروط ميسرة، ومن ناحية مالية يُحرر العملة العراقية على المستوى المتوسط من هيمنة الدولار وتقلباته الطبيعية المستمرة أو المقصودة.

3- دعوة الدول العربية كافة إلى الإنضمام تكتل بريكس، من أجل إيجاد عامل موازن في ظل المشاريع العدوانية الأمريكية والصهيونية والإقليمية والدولية المكثفة التي يتعرض لها الوطن العربي.

4- الدعوة على إعتماد اللغة العربية لغة أساسية في تكتل بريكس، بعد أن دخلت ثلاث دول عربية أساسية التكتل، وهي مصر والسعودية والإمارات، ودول عربية أخرى مرشحة للدخول وفي مقدمتها الجزائر وتونس وسورية والكويت وغيره من الدول العربية.

الهوامش

(1) Neill O' Jim, "Building Better Global Economic BRICs", goldmansachs, 2001, Available at: – https://www.goldmansachs.com/insights/archive/building-better.html ،Shraddha Naik, "The Rise of BRICS- A Multipolar World?", Jawaharlal Nehru University, New Delhi, Asia-Pacific ISA Conference, 25-27 June 2016-p3, Mielniczuk Fabiano, "The BRICS' Economic Institutions and International Politics", EINTERNATIONAL RELATIONS, 2014, Available at:- https://www.e-ir.info/2014/08/18/the-brics-economic-institutions-and-international-politics/ accessed at: April. 24, 2021, United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division (2019). World Population Prospects 2019, Online Edition. Rev. 1, عبد القادر ورسمة غالب، مجموعة بريكس ومكانتها في البنية الدولية، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات، العدد26(أبريل/ مايو/ يونيو)، 2015، ص29.

(2) Richard Garey and Xiaoyun Li, "The BRICS in International Devlopment: The New landscape", Institute of Devlopment Studies (IDS), University of Sussex, (April 2016),p7, Robert kappel, "Global Power Shifts and Challenges for the Global Order", German Institute of Global and Area Studies, Hamburg, Policy Paper(2/2015),p4 ، وزينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، نظرة عامة على بعض القضايا الاقتصادية المعاصرة، الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص310-311، حسين زكي أحمد، وهبي غربال، أفريقيا والتكتلات الرأسمالية الأوربية، السنة بلا، ص11،

(3) باسكال ريغو، البريكس، القوى الاقتصادية في القرن الواحد والعشرين، ترجمة طوني سعادة، ط1، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2015Marina Larionova and John Kirton, co-directors, BRICS Research Group, From reform to crisis، ص20،

، ماهر بن response :addressing the key global issues, BRICS: Stability,security and prosperity,NEWDelhi,2012 إبراهيم القصير، تكتل دول البريكس، نشأته إقتصادياته، أهدافه، دار الفكر العربي، القاهرة، 2014، ص18.

(4) حول قمم تكتل بريكس، يُنظر: Phil thorntonm,BRICS BANK : Building purpose, EMERGING MARKET,Euromony Institutional Investor,4-5-2012، ومجموعة البيانات الختامية لمجموع القمم المنعقدة لدول التكتل بريكس، جمال بدوي، تأثير مجموعة بريكس في النظام الدولي، رسالة ماجستير، جامعة https ::// www.babonej.comمنارة دمشق، متاح على موقع المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2019، ص27-40.

(5) المصدر السابق.

(6) حول أطراف بريكس من الدول، يُنظر: موسوعة ويكيبيديا: https://pshmetrk.com/20240316، Global Trends 2025:Transformed World, National Intelligence Council, November, 2008, P12. ، د. خوسيه كاباليرو، القوة التنافسية لدول البريكس الموسعة، ، متاح على موقع: https://www-henleyglobal-com.translate.goog/publications/brics-wealth- ، جمال بدوي، تأثير مجموعة بريكس في النظام الدولي، مصدر سابق، ص64-68.

(7) المصدر السابق.

(8) يُنظر نص التصريح على موقع إيلاف: https://elaph.com/Web/News/2023/08/1514099.htm

(9) هبة خالد جمال عبد الرزاق، انضمام مصر للبريكس وأهم التحديات التي تواجهها، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، الإقتصادية والسياسية: https://democraticac.de/?p=92001 ،

(10) د. خوسيه كاباليرو، القوة التنافسية لدول البريكس الموسعة، مصدر سابق.

(11) رامز صلاح عبد الإله الشيشي، الإطار الدولي والقانوني لمجموعة البريكس، المركز الديمقراطي العربي، متاح على موقع المركز: https://www.democraticac.de/?tag.

(12) نص إعلان موسكو لقمة بريكس الثانية عشر التي إنعقدت في موسكو بتاريخ 17 تشرين الثاني 2020، متاح على موقع: https://arabic.news.cn/2020-11/18/c_139526406.htm

(13) ينظر نص الفقرات (3، 4، 14) من نص إعلان موسكو لقمة بريكس الثانية عشر، المصدر السابق

(14) ينظر نص الفقرات (3، 4، 14) من نص إعلان موسكو لقمة بريكس الثانية عشر، المصدر السابق

(15) General Leonid ,BRICS and the mission of reconfiguring the world, strategic culture foundation (Russia),15 june 2011 ، أحمد دياب، البريكس تكتل القوى الصاعدة، ملف الأهرام الإستراتيجي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام الدولية، أيار2011، ص1 وما بعدها.

(16) بداية التحدي، دراسة تحليلية للواقع الاقتصادي لدول البريكس، متاح (BRICS) حول هذه الأهداف يُنظر: د. محمد طاقة، مجموعة البريكس وخيارات الدول الانضمام /https://iraqi-forum2014.comعلى موقع المنتدى العراقي للنخب والكفاءات: ، ود. طه البياتي، مجموعة بريكس اليها، متاح على موقع مركز النهرين للدراسات الإستراتيجية: https://alnahrain.iq/post/909 ، ود. نورهان طوسون، في تعزيز النمو الإقتصادي.. انضمام مصر إلى "البريكس" نموذجًا، متاح على موقع مجلة السياسة الدولية: https://www.siyassa.org.eg/News/19721.aspx

(17) يُنظر حول المنظمات الدولية: د. عائشة راتب، المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964، ص30 وما بعدها، ود. إبراهيم العناني، التنظيم الدولي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1982، ص27 وما بعدها.

(18) د. محمد عزيز شكري، الأحلاف والتكتلات السياسية، عالم المعرفة، الكويت، 1978، ص17 وما بعدها.

(19) عبد المنعم سعيد، أمريكا والعالم، الحرب الباردة وما بعدها، دار نهضة مصر، 2004، ص40 وما بعدها.

(20) رامز صلاح عبد الإله الشيشي، الإطار الدولي والقانوني لمجموعة البريكس، المصدر السابق.

(21) د. مانع جمال عبد الناصر، التنظيم الدولي، النظرية العامة للمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2006، ص75، ص238، ود. محمد المجدوب، التنظيم الدولي، ط8، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006، ص 63، ود. مصطفى سلامة حسين، المنظمات الدولية، منشأ المعارف الاسكندرية، القاهرة ط1، 2000، ص13-15، وينظر: إتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969، عبد المجيد مصلح العسالي، إدارة المنظمات الدولية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2010، ص27.

(22) رامز صلاح عبد الإله الشيشي، الإطار الدولي والقانوني لمجموعة البريكس، المصدر السابق.

(23) د. محمد عزيز شكري، الأحلاف والتكتلات السياسية، مصدر سابق، ص11 وما بعدها، د. محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، المكتب المصري، القاهرة، 1967، ص256-259، شيماء عبد السميع عبد الله محمد، دوافع نشأة القوى الإقليمية، مجلة جامعة النيلين للعلوم السياسية، ع14، مايو 2015، ص6، د. نور عماد تركي، التحالفات الدولية ـ إستراتيجية متعددة، لمواجهة التهديدات الإقليمية، المركز الأوروبي لدراسات

، عادل سلمان، الأحلاف والتكتلات https://www.europarabct.comمكافحة الإرهاب والإستخبارات ـ المانيا وهولندا، متاح على موقع: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=22188الدولية، الحوار المتمدن، 2004، متاح على موقع:

(24) سالي موفق عبد الحميد، التكتلات الإقتصادية ودورها في الاقتصاد العالمي، بريكس نموذجا، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2017، ص61-64 د. محمد طاقة، مجموعة البريكس (BRICS) مصدر سابق، بداية التحدي، دراسة تحليلية للواقع الاقتصادي لدول البريكس،

(25) Chen Dingding, "Reasons the BRICS' New Development Bank Matters", THE DIPLOMAT, 2014, Available at: - https://thediplomat.com/2014/07/3-reasons-the-brics-new-development-bank-matters/ accessed at: April. 26, 2021 ، عبد الناصر جندلي، أثر الحرب الباردة على الإتجاهات الكبرى والنظام الدولي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2011، ص458.

(26) إبراهيم حسين، هل نجح تجمع البريكس في التأثير على تكتلات القوى الإقتصادية الصاعدة؟ وما مدى فعالية التجمع في جذب دول جديدة؟، المجلة العلمية لكلية الدراسات الإقتصادية والعلوم السياسية، متاح على موقع https://esalexu.journals.ekb.eg : ، رامز صلاح عبد الإله الشيشي، الإطار الدولي والقانوني لمجموعة البريكس، المصدر السابق، طارق محمود ذنون الطائي، تأثير مجموعة البريكس في إعادة تشكيل النظام الدولي، مجلة تكريت للعلوم السياسية، ، العدد(19)، 2020ن ص93-94، مجموعة "بريكس".. تحولات جيو ستراتيجية (ملف)، إعداد وحدة الدراسات والتقارير، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات ـ ألمانيا وهولندا، متاح على موقع: https://www.europarabct.com

(27) رامز صلاح عبد الإله الشيشي، الإطار الدولي والقانوني لمجموعة البريكس، المصدر السابق، مجموعة "بريكس".. تحولات جيو ستراتيجية (ملف)، إعداد وحدة الدراسات والتقارير، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات ـ ألمانيا وهولندا، المصدر السابق،

(28) رامز صلاح عبد الإله الشيشي، الإطار الدولي والقانوني لمجموعة البريكس، المصدر السابق، مجموعة "بريكس".. تحولات جيو ستراتيجية (ملف)، إعداد وحدة الدراسات والتقارير، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات ـ ألمانيا وهولندا، المصدر السابق.

المصادر

أولا- الكتب العربية:

1- أحمد دياب، البريكس تكتل القوى الصاعدة، ملف الأهرام الإستراتيجي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام الدولية، أيار 2011.
2- باسكال ريغو، البريكس، القوى الاقتصادية في القرن الواحد والعشرين، ترجمة طوني سعادة، ط1، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2015.
3- حسين زكي أحمد، وهبي غربال، أفريقيا والتكتلات الرأسمالية الأوربية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، السنة بلا.
4- د. إبراهيم العناني، التنظيم الدولي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1982.
5- د. عائشة راتب، المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964.
6- د. مانع جمال عبد الناصر، التنظيم الدولي، النظرية العامة للمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2006.
7- د. محمد المجدوب، التنظيم الدولي، ط8، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006.
8- د. محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، المكتب المصري، القاهرة، 1967.
9- د. محمد عزيز شكري، الأحلاف والتكتلات السياسية، عالم المعرفة، الكويت، 1978.
10- د. مصطفى سلامة حسين، المنظمات الدولية، منشأ المعارف الاسكندرية، القاهرة ط1، 2000.
11- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، نظرة عامة على بعض القضايا الاقتصادية المعاصرة، الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999.
12- عبد المجيد مصلح العسالي، إدارة المنظمات الدولية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2010.
13- عبد المنعم سعيد، أمريكا والعالم، الحرب الباردة وما بعدها، دار نهضة مصر، 2004.

14- عبد الناصر جندلي، أثر الحرب الباردة على الإتجاهات الكبرى والنظام الدولي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2011.
15- ماهر بن إبراهيم القصير، تكتل دول البريكس، نشأته إقتصادياته، أهدافه، دار الفكر العربي، القاهرة، 2014.

ثانيا- الرسائل والأطاريح العلمية:

1- جمال بدوي، تأثير مجموعة بريكس في النظام الدولي، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2019.
2- سالي موفق عبد الحميد، التكتلات الإقتصادية ودورها في الاقتصاد العالمي، بريكس نموذجا، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2017.

ثالثاً- البحوث والدراسات والدوريات:

1- شيماء عبد السميع عبد الله محمد، دوافع نشأة القوى الإقليمية، مجلة جامعة النيلين للعلوم السياسية، ع14، مايو 2015.
2- طارق محمود ذنون الطائي، تأثير مجموعة البريكس في إعادة تشكيل النظام الدولي، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد (19)، 2020.
3- عبد القادر ورسمة غالب، مجموعة بريكس ومكانتها في البنية الدولية، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات، العدد26(أبريل/ مايو/ يونيو)، 2015.

رابعاً- الإتفاقيات الدولية:

1- إتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969.

خامساً- المواقع الإلكترونية:

1- إبراهيم حسين، هل نجح تجمع البريكس في التأثير على تكتلات القوى الإقتصادية الصاعدة؟ وما مدى فعالية التجمع في جذب دول جديدة؟، المجلة العلمية لكلية الدراسات الإقتصادية والعلوم السياسية، متاح على موقع: https://esalexu.journals.ekb.eg. ،
2- تصريح وزير الخارجية الروسي لافروف على موقع إيلاف: https://elaph.com/Web/News/2023/08/1514099.htm
3- د. نور عماد تركي، التحالفات الدولية ـ إستراتيجية متعددة، لمواجهة التهديدات الإقليمية، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والإستخبارات ـ المانيا وهولندا، متاح على موقع: https://www.europarabct.com،
4- د. خوسيه كاباليرو، القوة التنافسية لدول البريكس الموسعة، متاح على موقع: https://www-henleyglobal-com.translate.goog/publications/brics-wealth
5- د. محمد طاقة، مجموعة البريكس (BRICS) بداية التحدي، دراسة تحليلية للواقع الاقتصادي لدول البريكس، متاح على موقع المنتدى العراقي للنخب والكفاءات: https://iraqi-forum2014.com/.
6- د. نورهان طوسون، في تعزيز النمو الإقتصادي.. انضمام مصر إلى "البريكس" نموذجًا، متاح على موقع مجلة السياسة الدولية: https://www.siyassa.org.eg/News/19721.aspx
7- رامز صلاح عبد الإله الشيشي، الإطار الدولي والقانوني لمجموعة البريكس، المركز الديمقراطي العربي، متاح على موقع المركز: https://www.democraticac.de/?tag.
8- عادل سلمان، الأحلاف والتكتلات الدولية، الحوار المتمدن، 2004، متاح على موقع: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=22188.
9- مجموعة "بريكس".. تحولات جيو ستراتيجية (ملف)، إعداد وحدة الدراسات والتقارير، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات ـ ألمانيا وهولندا، متاح على موقع: https://www.europarabct.com
10- مجموعة البيانات الختامية لمجموع القمم المنعقدة لدول التكتل بريكس، منارة دمشق، متاح على موقع:www.babonej.co
11- موسوعة ويكيبيديا: https://pshmetrk.com/20240316،
12- نص إعلان موسكو لقمة بريكس الثانية عشر التي إنعقدت في موسكو بتاريخ 17 تشرين الثاني 2020، متاح على موقع: https://arabic.news.cn/2020-11/18/c_139526406.htm.
13- هبة خالد جمال عبد الرزاق، انضمام مصر للبريكس وأهم التحديات التي تواجهها، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، الإقتصادية والسياسية: https://democraticac.de/?p=92001،
14- ود. طه البياتي، مجموعة بريكس وخيارات الدول الانضمام اليها، متاح على موقع مركز النهرين للدراسات الإستراتيجية: https://alnahrain.iq/post/909،

سادساً- المصادر الأجنبية:

1- (General Leonid, BRICS and the mission of reconfiguring the world, strategic culture foundation (Russia),15 june 2011.
2- Chen Dingding, "Reasons the BRICS' New Development Bank Matters", THE DIPLOMAT, 2014, Available at: - https://thediplomat.com/2014/07/3-reasons-the-brics-new-development-bank-matters/ accessed at: April. 26, 2021.
3- Global Trends 2025: Transformed World, National Intelligence Council, November, 2008.
4- Marina Larionova and John Kirton, co-directors, BRICS Research Group, From reform to crisis response: addressing the key global issues, BRICS: Stability,security and prosperity,NEWDelhi,2012 ،.
5- Mielniczuk Fabiano, "The BRICS' Economic Institutions and International Politics", EINTERNATIONAL RELATIONS, 2014, Available at: - https://www.e-ir.info/2014/08/18/the-brics-economic-institutions-and-international-politics/ accessed at: April. 24, 2021.
6- Neill O' Jim, "Building Better Global Economic BRICs", goldmansachs, 2001, Available at: – https://www.goldmansachs.com/insights/archive/building-better.html ،
7- Phil thorntonm, BRICS BANK: Building purpose, EMERGING MARKET, Euromony Institutional Investor,4-5-2012.
8- Richard Garey and Xiaoyun Li, "The BRICS in International Development: The New landscape", Institute of Development Studies (IDS), University of Sussex, (April 2016).
9- Robert kappel, "Global Power Shifts and Challenges for the Global Order", German Institute of Global and Area Studies, Hamburg, Policy Paper(2/2015).
10- Shraddha Naik, "The Rise of BRICS- A Multipolar World?", Jawaharlal Nehru University, New Delhi, Asia-Pacific ISA Conference, 25-27 June 2016.
11- United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division (2019), World Population Prospects 2019, Online Edition. Rev. 1.